مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الثاني / ديسمبر 2015

Mila Univ center. Publish. Co.

واقع السيولة في البنوك الإسلامية: دراسة حالة عينة من البنوك الإسلامية العاملة بالقطاع المصرفي الإماراتي خلال الفترة (2009– 2014)

The Reality of Liquidity in Islamic Banks: A Case Study of a Sample of Islamic Banks Operating in the UAE Banking Sector during The Period (2009-2014)

أ. قادري نهلة
جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - الجزائر

أ. ضيف ياسين
جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2015/05/20 تاريخ قبول النشر: 2015/07/12

الملخص :

يهدف المقال إلى محاولة إبراز واقع السيولة في البنوك الإسلامية حيث غطت الدراسة عينة مكونة من أربعة بنوك إسلامية عاملة بالبيئة المصرفية الإماراتية خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2014. وتم إجراء الإحصاءات الوصفية للبيانات المجمعة من التقارير السنوية للبنوك طوال فترة الدراسة، حيث تم حساب وتحليل سبع نسب للسيولة من أجل بلوغ الأهداف المرجوة.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك فائض كبير في السيولة لدى بنكي الإمارات والشارقة الإسلاميين على عكس بنك دبي الإسلامي وأبوظبي الإسلامي، وهذا ما يعكس قدرة هذين الأخيرين على التحكم في السيولة والاستثمار الأمثل لمواردهما.

الكلمات المفتاحية: سيولة، بنوك إسلامية، قطاع مصرفي إماراتي.

Résumé :

Le but de cet article est de présenter la situation réelle de la liquidité dans les banques islamiques, l'étude comprenait un échantillon de quatre banques islamiques qui travaillent au secteur bancaire des Emirats Arabes Unis, pendant la période de 2009 jusqu'à 2014.

A travers cette étude, des statistiques descriptives des données ont été réalisée et recueillies à partir des rapports annuels de ces banques pendant toute la période d'étude, lorsque le calcul et l'analyse des sept ratios de liquidité afin d'atteindre les objectifs souhaités.

L'étude a révélé que: Il y'a un grand excédent de liquidité de la banque islamique d'Emirats et la banque islamique de Sharjah contrairement au banque islamique de Dubaï et banque islamique d'Abu Dhabi. Cela reflète la capacité - de ces deux dernières banques- de contrôler et maîtriser la liquidité et aussi l'investissement rationnel de leurs ressources.

Mots clés: *Liquidité, Les banques islamiques, Le secteur bancaire des EAU.*

I- تمهيد:

لقد شهد القطاع المصرفي في عدد من الدول العربية والإسلامية مع بداية سبعينيات القرن الماضي ميلاد تجربة البنوك الإسلامية العاملة والنشطة في إطار قيم وضوابط المعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي، وتقوم هذه البنوك على فكرة المشاركة في الربح والخسارة، وتستبعد التعامل بالفوائد المسبقة التي تعتبر جوهر عمل البنوك التقليدية.

وقد باءت هذه التجربة بالنجاح الكبير، والسبب في ذلك يرجع إلى تبنيها الصناعة المالية الإسلامية، وبالتالي زيادة حجم الودائع والحسابات الاستثمارية عما كان مخطط له، هذا ما أدى إلى زيادة التدفقات النقدية الداخلة عن التدفقات النقدية الخارجة وزيادة هذه التدفقات عن النقد الواجب الاحتفاظ به، ما نجم عنه ما يعرف بمشكلة إدارة السيولة خصوصا أن البنوك الإسلامية لا تستطيع التصرف في فائض السيولة مثل البنوك التقليدية، إذ تستطيع هذه الأخيرة أن تودع فائض السيولة في أي وقت لدى البنوك الأخرى بسعر الفائدة السائد في السوق، أو تودعها لدى البنك المركزي أو توظفها في الأسواق المالية وفي حالة عجز السيولة يمكنها الاقتراض من المؤسسات المالية أو البنوك الأخرى.

أما البنوك الإسلامية فهي تجد عوائق كبيرة في إدارة السيولة، لأنه في حالة انخفاض هذه الأخيرة تكون هناك صعوبة في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة إما بالاقتراض أو بيع الأصول، لان القروض بفوائد لا تجوز في الشريعة الإسلامية، ولا يمكن اللجوء إلى أدوات السوق النقدي، كما أنه لا تستطيع اللجوء إلى البنك المركزي كملاذ أخير لأن أدوات

التعامل في هذه الحالة تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، أما في حالة وجود فائض السيولة فان البنوك الإسلامية لا تستطيع تحويل هذا الفائض إلى بنك إسلامي أخر، وهذا بسب محدودية تجربتها الاستثمارية، كما أن تعاملها مع البنوك المركزية وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لم يستقر بعد، ولا توجد أدوات مالية إسلامية منتشرة يتم التداول فيها في الأسواق المالية المحلية والإقليمية والعالمية لتوظيف فائض السيولة.

ومن خلال ما سبق يهدف هذا المقال إلى محاولة إبراز واقع السيولة في البنوك الإسلامية العاملة بالقطاع المصرفي الإماراتي، والمتمثلة في: بنك دبي الإسلامي، بنك أبوظبي الإسلامي، بنك الإمارات الإسلامي وبنك الشارقة الإسلامي)، خلال الفترة 2009-2014. ومعرفة أي من هذه البنوك لها القدرة على التحكم أكثر في مستوى السيولة.

وللإجابة على الإشكال المطروح تم اعتماد الأسئلة الفرعية التالية:

- هل لبنك دبي الاسلامي القدرة على التحكم في مستوى السيولة؟
- هل لبنك ابوظبي الاسلامي القدرة على التحكم في مستوى السيولة؟
- هل لبنك الامارات الاسلامي القدرة على التحكم في مستوى السيولة؟
- هل لبنك الشارقة الاسلامي القدرة على التحكم في مستوى السيولة؟

وللإجابة على هاته الاشكاليات المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

- يتمتع بنك دبي الاسلامي بالقدرة على التحكم في مستوى السيولة.
- لدى بنك ابوظبي الاسلامي القدرة على التحكم في مستوى السيولة.
- يتمتع بنك الامارات الاسلامي بالقدرة على التحكم في مستوى السيولة.
- لدى بنك الشارقة الاسلامي القدرة على التحكم في مستوى السيولة.

ومن أجل الفهم الجيد لموضوع البحث توجب علينا توضيح مفهوم السيولة في البنوك الاسلامية.

* **تعريف السيولة:** هي القدرة على الوفاء بالالتزامات الحالية أو الفورية بما يضمن سير نشاطها بدون معوقات، ولتحقيق ذلك يجب على البنك الإسلامي الاحتفاظ بمبالغ سائلة من النقدية أو من الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسرعة في البنك أو لدى البنوك الأخرى[1].

وعليه يمكن تقسيم مفهوم السيولة النقدية في البنوك الإسلامية إلى قسمين وهما:

- **مفهوم كمي:** ويعبر عنه بكمية الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد للإيفاء بالالتزامات المستحقة والمترتبة على البنك دون تأخير[2].
- **مفهوم نقدي:** ويقصد به كمية الموجودات القابلة للتحويل السريع إلى نقد، بالإضافة إلى ما يمكن الحصول عليه من تسديد العملاء لالتزاماتهم، والودائع والأموال المشترات[3].

II – الطريقة :

بهدف إبراز واقع السيولة وتقدير مستواها في البنوك الإسلامية تم إجراء الدراسة على عينة مكونة من أربعة بنوك عاملة بالقطاع المصرفي الإماراتي خلال الفترة (2009–2014)، وذلك من خلال تقديم منهج الدراسة بتناول الإطار العام للدراسة، والذي يشتمل على مجتمع الدراسة، عينة الدراسة وخصائصها، حدود الدراسة المكانية والزمنية. بالإضافة إلى كيفية قياس نسب السيولة.

1. مجتمع وعينة الدراسة

يشتمل مجتمع الدراسة على البنوك الإسلامية العاملة بالقطاع المصرفي الإماراتي، والتي تعد من بين البلدان الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية. وتم إجراء الدراسة على أربعة بنوك إسلامية في الإمارات وهي: بنك دبي الإسلامي، بنك أبوظبي الإسلامي، بنك الإمارات الإسلامي وبنك الشارقة الإسلامي.

2. حدود الدراسة

بغية تحقيق أهداف الدراسة تم وضع حدود للبحث والمتمثلة في دراسة واقع السيولة من خلال حساب أهم مؤشراتها والمتمثلة في: نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية، نسبة التداول، نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع، نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة إجمالي الأصول، نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمارات ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات. أما الحدود الزمنية تتمثل في الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2014، أما بالنسبة للحدود المكانية فتتمثل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

3. مصادر جمع البيانات

بعد تحديد عينة الدراسة تم تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بمفردات العينة من المواقع الالكترونية لسوق دبي المالي وسوق أبوظبي المالي حيث اعتمد الباحثان على

البيانات المنشورة عن البنوك موضوع الدراسة، والتقارير السنوية الصادرة عن هذه البنوك والمتضمنة البيانات المالية والقوائم الختامية لأعمالها، وهذا على اعتقاد أن المعلومات المنشورة في المواقع الرسمية على الانترنت تتمتع بمصداقية مقبولة.

4. نسب السيولة وكيفية قياسها

4-1. نسبة الاحتياطي القانوني: حيث ألزم البنك المركزي جميع البنوك الإسلامية والتجارية بأن تحتفظ لدى البنك المركزي وبدون فائدة برصيد دائن بنسبة معينة مما لديها من الودائع، وهي تساوي: أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي / (إجمالي الودائع + الالتزامات الأخرى)[4].

4-2. نسبة السيولة القانونية: تعني هذه النسبة مدى قدرة البنك على سداد التزاماته المستحقة بشكل عام، وذلك بالاعتماد على أصوله السائلة والشديدة السيولة، وتساوي: (الرصيد لدى البنك المركزي + النقدية بالصندوق + الأصول عالية السيولة)//(إجمالي الودائع + الالتزامات الأخرى)[5].

4-3. نسبة التداول: تظهر هذه النسبة إمكانية تغطية الالتزامات المستحقة بواسطة الموجودات التي تتكون من نقد؛ أو التي يمكن تحويلها إلى نقد في مواعيد تتفق مع تواريخ استحقاق هذه الالتزامات، وانخفاض هذه النسبة يشير إلى أن إدارة البنك سوف تتعرض إلى صعوبة في مواجهة الالتزامات المستحقة عليها في تاريخ الاستحقاق، وفي حالة الارتفاع فان ذلك يدل على أن البنك يتمكن من تحويل موجوداته المتداولة إلى نقد بسهولة، وفي الوقت المناسب ويجب أن لا تقل هذه النسبة عن 1.2% وارتفاعها أكثر من ذلك يدل على أن هناك سيولة نقدية معطلة بدون تحقيق عائد[6]. وتساوي: الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة.

4-4. نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع: هذه النسبة يمكن استخراجها من خلال قسمة النقدية المتواجدة بالبنك والبنوك الأخرى على إجمالي الودائع المتاحة للبنك، وتشمل النقدية: النقدية بخزينة البنك والنقدية لدى البنوك الأخرى والنقدية بالبنك المركزي، أما الودائع فتتمثل في الودائع بجميع صورها بالميزانية في تاريخ حساب النسبة، أي تساوي إجمالي النقدية لدى (خزينة البنك + البنوك الأخرى + البنك المركزي)/ إجمالي الودائع (ودائع جارية + ودائع ادخارية + ودائع استثمارية)[7].

4-5. نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة إجمالي الأصول: تحسب هذه النسبة بقسمة الأصول السائلة لدى البنك على إجمالي الأصول بالميزانية بشكل كلي، سواء كانت في شكل نقدي أو شبه نقدي، أو كانت أصولا لا يمكن تحويلها في صورة سائلة بسهولة أو أصول ثابتة، وتساوي: إجمالي الأصول السائلة (النقدية + شبه النقدية) / إجمالي الأصول (السيولة + التمويل والاستثمار)[8].

4-6. نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات: يمكن الحصول على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات من خلال قسمة الأصول السائلة لدى البنك الإسلامي على إجمالي الالتزامات التي تتمثل في إجمالي الميزانية بعد استبعاد الموارد الذاتية. وتساوي: إجمالي الأصول السائلة (النقدية + شبه النقدية)/ إجمالي الالتزامات (كل أنواع الودائع + الالتزامات الأخرى)[9].

4-7. نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار: يمكن استخراج نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار، عن طريق قسمة الأصول السائلة على إجمالي أرصدة التوظيف بمختلف أبعادها التمويلية والاستثمارية في مجالات الاستثمار المباشر والمتاجرة المباشرة والمرابحة والمشاركة والمضاربة التي يمارسها البنك الإسلامي. وتساوي: إجمالي الأصول السائلة (النقدية + شبه النقدية) / إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار (المضاربة + المشاركة + المرابحة + المتاجرة والاستثمار)[10].

III- النتائج ومناقشتها :

1- نسبة الاحتياطي القانوني:

طبقا للمادة 192 من قانون الشركات التجارية رقم (08) لسنة 1984 (وتعديلاته) في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ والنظام الأساسي للبنوك العاملة في القطاع الإماراتي، يجب تحويل 10% من الأرباح العائدة للمساهمين إلى الاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها القانون 01.[11] حيث تخضع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لنفس قوانين البنوك التقليدية المفروضة من طرف الأنظمة الحكومية، والبنوك الإسلامية العاملة بالقطاع المصرفي الإماراتي ليست بمعزل عن ذلك، فهي تخضع لكل قوانين وتعليمات بنك الإمارات العربية المتحدة المركزي وبصفته قمة هرم السلطة النقدية فهو يلزم كل البنوك بإيداع الأموال لديه بدون فائدة؛ وهي تمثل نسبة مئوية من الودائع بالإضافة إلى أرصدة أخرى.

وهذه النسبة تختلف من بنك إسلامي إلى آخر خلال فترة الدراسة، فكما نلاحظ من الجدول رقم 01 أن هذه النسبة تتراوح في بنك دبي الإسلامي ما بين 14.55% و 25.67 %، أما بنك أبوظبي الإسلامي فكانت محصورة ما بين 5.92 % و 25.23%، وفي بنك الإمارات الإسلامي قدرت خلال سنوات الدراسة ما بين 3.7% و 10.95%، وأخيرا كانت تتراوح في بنك الشارقة ما بين 0.356 % و 10.96%.

كلما كانت هذه النسبة اكبر كلما زادت قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، خاصة في أوقات الأزمات التي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى البنوك عن سداد الالتزامات تجاه المودعين. كما أن الاحتفاظ بنسبة أكبر مما هو مفروض من طرف البنك المركزي يعتبر تجميد للأموال ما ينعكس سلبا على ربحية البنوك.

إذا ما يلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن نسبة الاحتياطي القانوني لدى بنك دبي الإسلامي وبنك أبوظبي الإسلامي متقاربة في كلا البنكين خاصة من سنة 2011 فما فوق. وتراجعت هذه النسبة في بنك دبي الإسلامي مقارنة مع بنك أبوظبي الإسلامي في سنة 2014 والتي كانت على العكس في بداية سنوات الدراسة، كما أن بنكي الشارقة والإمارات الإسلاميين نسبة الاحتياطي القانوني لديهما متقاربة منذ سنة 2010، إذ أنها شهدت انخفاض حاد في بنك الشارقة الإسلامي سنة 2009، إلا انه لوحظ تطور ملحوظ عليها.

كما تبين من خلال إيضاحات التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية الأربع العاملة بالقطاع المصرفي الإماراتي خلال فترة الدراسة الممتدة من 2009 إلى 2014 وجود بند مستقل خاص بالنقد والأرصدة لدى البنوك المركزية، وتبين كذلك من خلال التقارير المالية لبنكي دبي وأبوظبي الإسلاميين أن النسبة العالية من مواردهما تتمثل في الحسابات الاستثمارية مقارنة بباقي الحسابات الأخرى، وبالتالي فان الاحتياطي القانوني المفروض على إجمالي الحسابات الخاصة بالبنوك الإسلامية من طرف البنك المركزي يعطل جزء كبير من حسابات الاستثمار دون التوظيف في الوقت الذي ينبغي فيه على البنك أن يدفع عوائد لأصحابها؛ مما يخفض في النهاية نسبة العائد الموزع على أصحاب حسابات الاستثمار.

وعلى عكس بنك الشارقة الإسلامي الذي يبدو من خلال إيضاحات التقارير الخاص بالبنك في فترة الدراسة على أن اغلب ودائعه عبارة عن ودائع جارية، ما أدى إلى انخفاض نسبة

الاحتياطي القانوني وأيضا انخفاض رأس مال البنك بما انه حديث مقارنة ببنك دبي وأبوظبي الإسلاميين. وهو ما أدى إلى انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني لديه.

أما بالنسبة لبنك الإمارات الإسلامي فنسبته مقاربة لنسبة بنك الشارقة الإسلامي كما هو ملاحظ عليها من خلال الجدول رقم (01)، إلا أنها مرتفعة بنسبة ضئيلة، وهذا راجع إلى تقارب ودائعها الجارية والاستثمارية وكلا الحسابين يعتبران بسيطتان مقارنة مع ودائع بنكي دبي وأبوظبي الإسلاميين.

2- نسبة السيولة النقدية:

هذه النسبة تبين مقدار تغطية الأصول السائلة المتوفرة لدى البنك للودائع القابلة للسحب في أي وقت ودون أي إشعار مسبق من قبل أصحاب تلك الودائع، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك من المؤشرات الجيدة للقدرة على مجابهة سحوبات العملاء، إلا أنها في نفس الوقت ذات اثر سلبي على مؤشرات الربحية إذ أنها تعاني تجميد للسيولة وعدم استغلالها في مشاريع مولدة للعوائد.

وكما هو ملاحظ من الجدول رقم (02) أن نسب السيولة القانونية تختلف من بنك إلى آخر خلال فترات الدراسة، إذ كانت في بنك دبي الإسلامي تتراوح ما بين 25.08 % و44.43 %، وكانت في بنك أبوظبي الإسلامي تتراوح ما بين 26.44 % و 34.90%، أما في بنك الإمارات الإسلامي قدرت بـ: 18.6 % و74.07 %، أما الشارقة الإسلامي فهي بين 28.36 % و74.07 %.

أيضا نسبة السيولة القانونية متقاربة في بداية سنوات الدراسة في كل البنوك عينة الدراسة، وهي تعتبر نسبة منخفضة، إذ نلاحظ أنها بدأت بالارتفاع سنة 2010 خاصة في بنكي الإمارات والشارقة الإسلاميين، هذا ما يدل على قدرة البنكين في مجابهة سحوبات العملاء إلا انه هناك تجميد للأموال وعدم استثمارها في مشاريع ذات عوائد إضافية، وسبب ارتفاع هذه النسبة يرجع إلى أن اغلب ودائع البنكين هي ودائع جارية وبالتالي قابلية سحبها في أي وقت، ما يلزم البنكين بالاحتفاظ بقدر عال من السيولة، على عكس بنكي دبي وأبوظبي الإسلاميين اغلب ودائعهما هي ودائع استثمارية، وبالتالي انخفاض نسبة السيولة القانونية وهذا دليل على الاستثمار المثل لموارد البنكين وتحقيق أرباح من هذه الاستثمارات.

3- نسبة التداول:

تُظهر هذه النسبة إمكانية تغطية الالتزامات المستحقة بواسطة الأصول التي تتكون من النقد أو التي يمكن تحويلها إلى نقد في مواعيد تتفق مع تواريخ استحقاق هذه الالتزامات، وانخفاض هذه النسبة يشير إلى أن إدارة البنك ستتعرض إلى صعوبة في مواجهة الالتزامات المستحقة عليها في تاريخ الاستحقاق، وفي حالة الارتفاع فان ذلك يدل على أن البنك له القدرة على تحويل أصوله المتداولة إلى نقد بسهولة وفي الوقت المناسب ويجب أن ألا تقل هذه النسبة عن 1.2% وارتفاعها أكثر من ذلك يدل على أن هناك سيولة نقدية معطلة بدون تحقيق عائد.

ومن خلال الجدول رقم (03) نلاحظ إن نسبة التداول مرتفعة في كل البنوك الإسلامية العاملة بالقطاع المصرفي الإماراتي، إذ تتراوح في كل سنوات الدراسة في بنك دبي الإسلامي ما بين 63.83% و 92.49%، أما بنك أبوظبي الإسلامي فقدرت ما بين 46.2% و110.81%، أما بنك الإمارات الإسلامي كانت محدودة في مجال 58.64 % و83.03%، وأخيرا بنك الشارقة الإسلامي كانت نسبة التداول فيه تتراوح ما بين 47.76% و83.03 %وكما يلاحظ أن هذه النسبة تعدت النسبة المفروضة وهي 1.2%.

أيضا نلاحظ أن نسب التداول في بنكي الشارقة والإمارات الإسلاميين متقاربة جدا خاصة بعد سنة 2010، وهي أعلى من بنك دبي وأبوظبي الإسلاميين، إلا أن هذا الأخير شهد ارتفاع كبير في هذه النسبة سنة 2012.

إن سبب ارتفاع نسبة التداول على العموم في البنوك محل الدارسة يرجع إلى الانتعاش الاقتصادي الذي عرفته دولة الإمارات بعد زوال الأزمة وسيادة الأريحية المالية داخل الدولة، أصبحت دولة الإمارات ملاذا أمنا للاستثمارات العالمية ما أدى إلى ارتفاع الودائع الجارية وبالتالي زيادة الخصوم المتداولة لدى القطاع المصرفي الإماراتي.

أيضا ارتفاع نسبة التداول يعني قدرة البنوك الإسلامية العاملة بالقطاع المصرفي الإماراتي على تغطية الالتزامات المستحقة بواسطة الأصول عن طريق تحويل الأصول المتداولة إلى نقد بيسر وسهولة.

04- نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع

هذه النسبة تقيس إمكانية البنك الإسلامي في تلبية طلبات المودعين من خلال النقدية المتاحة لديه التي يمكنه السيطرة عليها بصورة مباشرة.

إذ نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أن نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع تقدر خلال سنوات الدراسة لدى بنك دبي الإسلامي ما بين 19.7 % و 39.56 %، أما بنك أبوظبي الإسلامي فكانت تتراوح ما بين 14.47 % و 30.96 %، أما بنكي الشارقة والإمارات الإسلاميين فكانت على التوالي: 11.54 % و 48.55 %، 14.03 % و 48.55 %.

ونلاحظ أيضا أن نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع متقاربة جدا بين بنك الشارقة والإمارات الإسلاميين وهي مرتفعة أكثر مما عليه في بنكي دبي وأبوظبي الإسلاميين، لأن هذين الأخيرين أغلب ودائعهما هي ودائع استثمارية، والارتفاع في النسبة لدى بنكي الشارقة الإمارات الإسلاميين راجع إلى ارتفاع نسبة الودائع الجارية و بالتالي وجوب توفير النقد لديهما من أجل مجابهة أي سحوبات أو ظروف طارئة.

05- نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة إجمالي الأصول

تفيد هذه النسبة في الوقوف على الأهمية النسبية للأصول السائلة بين مجموع الأصول الكلية للبنك بما يسهم في التعرف على موقف السيولة بالنسبة لبقية استخدامات البنك المختلفة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة إجمالي الأصول متذبذبة لدى كل بنك خلال فترة الدراسة فقد كانت محصورة بين 15.09% و28.53% في بنك دبي الإسلامي، أما بنك أبوظبي فتراوحت ما بين 22.36 % و29.37 %، وفي بنك الإمارات الإسلامي كانت بين 11.44% و41.41%، وأخيرا في بنك الشارقة الإسلامي قدرت بـ: 18.62% و 41.41%.

كما نلاحظ أن نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة إجمالي الأصول كانت في أعلى مستوياتها لدى بنكي الإمارات والشارقة الإسلامي في سنة 2014 ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى استعادة دولة الإمارات العربية المتحدة عافيتها من أزمة دبي لسنة 2009 من جهة، ومن جهة أخرى تخوف البنوك من الوقوع في أزمة سيولة جديدة مستقبلا، مما أدى بها إلى أخذ الاحتياطات اللازمة وهذا من خلال رفع الأصول السائلة لديها.

06- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات

هذه النسبة تقيس مدى قدرة البنك على سداد التزاماته المختلفة من قبل الأطراف المتعددة خارج البنك سواء كانت هذه التزامات ودائع أو غيرها من الالتزامات.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن هذه النسبة في ارتفاع وانخفاض لدى كل البنوك عينة الدراسة وعلى مدى فترة الدراسة، إذ قدرت في بنك دبي الإسلامي بين 19.11 % و 46.46 %، أما بنك أبوظبي فتراوحت بين 25.48 % و 34.4 %، وفي بنك الإمارات الإسلامي كانت بين 12.91 %و 45.48 %، وبنك الشارقة الإسلامي قدرت ما بين 25.37 % و 45.48 %.

كما نلاحظ انخفاض النسبة في كل البنوك عينة الدراسة سنة 2009، وبعدها نلاحظ ارتفاع كبير خاصة في بنكي الإمارات والشارقة الإسلاميين سنة 2010، وارتفاعها في بنك دبي الإسلامي سنة 2013 وبعدها نلاحظ تراجع في النسبة لدى كل البنوك عينة الدراسة.

يرجع الارتفاع الكبير إلى زيادة حقوق الملكية في بنك دبي الإسلامي إذ انه وافق على زيادة نسبة تملك الأجانب في أسهمه إلى 25 % وبالتالي زيادة حجم الالتزامات.

أما الارتفاع في بنك الإمارات الإسلامي فيرجع إلى زيادة حقوق الملكية أيضا وذلك بناء على القرار المتخذ في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية المنعقد في 08 مارس 2010 وذلك عن طريق منح أصحاب الأسهم العادية أسهم منحة.

وأخيرا ارتفاع النسبة في بنك الإمارات الإسلامي يرجع إلى زيادة حقوق الملكية ورفع رأس مال البنك.

07- نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل الاستثمار:

إن البنوك الإسلامية العاملة بالقطاع المصرفي الإماراتي تقوم بتوظيف أموالها واستثمارها في شكل صيغ تمويل إسلامية والمتمثلة أساسا في: المرابحة المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، المشاركة، الوكالة والاستثمارات الأخرى الخاصة بالبنك.

ومن خلال التقارير المالية الخاصة بالبنوك محل الدراسة للفترة الممتدة من 2009 إلى 2014 وبالتحديد في الإيضاحات التابعة للميزانية العمومية تم التعريف بالصيغ وبقيمها.

وهذه النسبة تبين الأهمية النسبية للأصول السائلة مقارنة بأرصدة التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، بما يمكنه تحديد مدى مناسبة مجالات الاستخدام التي يمارسها مع الأصول السائلة خاصته، أي يجب على البنك أن يوظف الجزء الأكبر من موارده في مشاريع تمويلية واستثمارية متوسطة وطويلة الأجل.

وما نلاحظه من خلال الجدول رقم (07) انه هذه النسبة مرتفعة في جل البنوك عينة الدراسة فقد تراوحت في بنك دبي الإسلامي ما بين 17.09 % و 33.34 %، أما بنك أبوظبي الإسلامي فقدرت ما بين 31.4 % و 40.51 % وكانت في بنك الإمارات والشارقة الإسلاميين على التوالي بـ: 13.35 % و71.22 %، 27.84 % و71.22%.

ما يلاحظ من الجدول رقم (07) ايضا أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار كانت منخفضة في بداية سنوات الدراسة، وكانت أعلى نسبة سنة 2009 في بنك أبوظبي الإسلامي وشهدت ارتفاعا مذهلا سنة 2010 في بنك ي الإمارات والشارقة الإسلاميين وبعدها انخفضت قليلا في كل البنوك عينة الدراسة ولكنها بقيت مرتفعة نسبيا مقارنة بسنة 2009.

ويرجع سبب هذه الزيادة والارتفاع إلى تبني البنوك الإسلامية العاملة بالقطاع المصرفي الإماراتي للهندسة المالية الإسلامية في خدماتها وذلك بابتكار أدوات مالية في السنوات الفارطة وتطويرها ما جعلها تحل محل العديد من الصيغ، تتمثل أساسا في الصكوك الإسلامية بمختلف أجالها وأنواعها وهذه الصكوك عائدها مضمون للمساهمين، أيضا الانعكاسات الايجابية للازمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي الإسلامي عموما والإماراتي الإسلامي خصوصا، حيث أصبح هذا الأخير ملاذا للبنوك الأجنبية الربوية لاكتساب الخبرات، من خلال فتح نوافذ إسلامية لديها ما أدى إلى فتح مجال التعاون بين هذه البنوك عن طريق زيادة وتشغيل البنوك الإسلامية استثماراتها في البنوك الربوية (فتح نوافذ)، إضافة إلى ذلك الاستقرار المالي والاقتصادي على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة وبالتالي توسيع البنوك الإسلامية العاملة بها لأساليبها الاستثمارية وتنويعها.

IV- الخاتمة :

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي كما يلي:

- ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني لدى البنوك الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترات الأخيرة من الدراسة، ما يعني وجود فائض سيولة غير مستثمر، ويرجع اضطرار البنوك الإسلامية العاملة بالقطاع المصرفي الإماراتي للاحتفاظ بهذه النسب نتيجة تطبيق القواعد والمعايير من قبل بنك الإمارات العربية المحتدة المركزي على البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بشكل مساوا وبدون تمييز.

- نسبة التداول في البنوك عينة الدراسة كانت مرتفعة جدا، أي أنها كانت قادرة على تغطية التزاماتها المستحقة، وبالمقابل هو دليل على وجود سيولة مجمدة وأموال معطلة غير مستثمرة.
- إن أغلب توظيفات أموال البنوك الإسلامية العاملة بالقطاع المصرفي الإماراتي كانت قصيرة الأجل، من اجل ضمان العائد بالرغم من انخفاضه، وتلجا لهذه الاستثمارات لتقليل مخاطرها، وكانت المرابحة أكثر التمويلات المستخدمة لديهم.
- أغلب ودائع بنك دبي وأبوظبي الإسلاميين هي الودائع الاستثمارية، ما يعكس قدرة البنكين على التحكم في مواردهما واستثمارها؛ وبالتالي تحقيق قدر عالي من الأرباح. أما اغلب ودائع بنكي الإمارات والشارقة الإسلاميين هي ودائع جارية، وبالتالي وجوب الاحتفاظ بالنقدية العالية من اجل مجابهة طلبات المودعين، وهذا ما يدل على وجود فائض في السيولة لدى البنكيين، أي تجميدها وعدم استثمارها في مشاريع ذات ربحية مضمونة وعالية، وعدم قدرة البنكين على الاستثمار الأمثل لأصولهما في مشاريع طويلة الأجل.

التوصيات

– يجب على البنك المركزي مراعاة طبيعة عمل البنوك الإسلامية وإصدار تشريع خاص بها ينظم عملها، كتطبيق نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الجارية دون الاستثمارية، نظرا لطبيعة العلاقة القائمة بين البنك وأصحاب الودائع الاستثمارية والتي هي مبنية على عقد المضاربة.

– ضرورة قيام البنوك الإسلامية بتنويع الأوعية الادخارية لديها وعدم الاعتماد على الحسابات الجارية فقط.

– استخدام البنك المركزي الصكوك الإسلامية كأداة من أدوات السياسة النقدية والمالية للتأثير على حجم المعروض النقدي؛ وكآلية لوصول دعمه إلى البنوك الإسلامية.

– إيجاد وحدات رقابة داخلية تابعة لإدارة السيولة تكون ذات آلية خاصة للتحكم فيها.

– العمل على تطوير سوق ثانوية لتداول الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حتى يمكن الاستفادة من سيولتها عند الحاجة.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول رقم (01)

نسبة الاحتياطي القانوني%				
السنة	بنك دبي	بنك الإمارات	بنك أبوظبي	بنك الشارقة
2009	15,41	5,23	5,92	0,356
2010	14,55	3,7	8,12	3,7
2011	16,65	6,27	17,66	6,28
2012	18,84	6,5	15,57	6,5
2013	25,67	9,81	25,23	9,82
2014	14,71	10,95	18,31	10,96

الجدول رقم (02)

نسبة السيولة القانونية %				
السنة	بنك دبي	بنك الإمارات	بنك أبوظبي	بنك الشارقة
2009	28,44	18,6	34,9	28,36
2010	27,81	55,72	34,21	55,72
2011	31,6	37,29	32,63	37,3
2012	42,72	62,28	34,87	62,28
2013	44,43	74,07	34,82	74,07
2014	25,08	55,89	26,44	55,89

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك عينة الدراسة

الجدول رقم (03)

نسبة التداول %				
السنة	بنك دبي	بنك الإمارات	بنك أبوظبي	بنك الشارقة
2009	63,83	58,64	56,22	47,76
2010	64,76	75,39	54,74	75,39
2011	71,22	74,11	55,3	74,11
2012	92,49	70,74	110,81	70,74
2013	78,76	83,03	53,78	83,03
2014	74,21	67,53	46,2	67,53

الجدول رقم (04)

نسبة النقدية الى إجمالي الودائع %				
السنة	بنك دبي	بنك الإمارات	بنك أبوظبي	بنك الشارقة
2009	19,7	14,03	27,79	11,54
2010	20,05	48,55	14,47	48,55
2011	23,24	28,01	24,03	28,01
2012	25,55	45,04	23,9	45,05
2013	39,56	47,63	30,96	47,63
2014	21,42	33,95	25,33	33,95

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك عينة الدراسة

الجدول رقم (05)

نسبة الأصول السائلة الى أرصدة إجمالي الأصول %				
السنة	بنك دبي	بنك الإمارات	بنك أبوظبي	بنك الشارقة
2009	16,81	11,44	28,07	18,62
2010	15,09	41,41	28,08	41,41
2011	17,66	22,44	25,48	22,44
2012	19,55	34,69	29,37	34,7
2013	28,53	34,98	28	34,98
2014	16,65	26	22,36	26

الجدول رقم (06)

نسبة الأصول السائلة الى أرصدة إجمالي الالتزامات %				
السنة	بنك دبي	بنك الإمارات	بنك أبوظبي	بنك الشارقة
2009	21,71	12,91	31,59	25,4
2010	19,11	45,48	31,47	45,48
2011	24,82	25,37	28,8	25,37
2012	27,55	37,31	34,46	37,32
2013	46,46	39,06	32,06	39,06
2014	19,43	29,05	25,48	29,05

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك عينة الدراسة

الجدول رقم (07)

نسبة الأصول السائلة الى أرصدة التمويل والاستثمارات %				
السنة	بنك دبي	بنك الإمارات	بنك أبوظبي	بنك الشارقة
2009	18,81	13,35	38,48	27,84
2010	17,09	71,22	37,28	71,22
2011	19,89	28,03	32,82	28,03
2012	21,98	48,87	40,51	48,87
2013	33,34	50,8	38,73	48,35
2014	23,75	32,08	31,4	32,09

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك عينة الدراسة

الإحالات والمراجع:

[1] مشري فريد: علاقة البنوك الإسلامية بالسوق المالي الإسلامي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر-، 2007-2008، ص: 84.

[2] علي أحمد السالوس: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، السعودية، يومي 25-29 ديسمبر، 2010، ص: 04.

[3] علي محي الدين القرة داغي: إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية- دراسة فقهية اقتصادية-، مجلة اسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد الأول، العدد الأول، ماليزيا، ديسمبر 2010، ص: 23.

[4] محسن أحمد الخضري: البنوك الإسلامية، ط2، دار أتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1995، ص: 230.

[5] أحمد حسن عبد الرحيم: اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 229.

[6] الزبيدي حمزة محمود، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، د ب، 2001، ص: 86.

[7] بوجحيش خالدية وآخرون: دور الأدوات الاستثمارية الإسلامية في حل مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع.... ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، يومي 23-24 فيفري 2011، ص: 17.

[8] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي: إدارة المنشآت المتخصصة- بنوك، منشآت التأمين، البورصات-، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2009، ص: 149.

[9] سوسن محمد سليم السعدي: المخاطر الناتجة عن السيولة في البنوك الإسلامية في الأردن – دراسة مقارنة-، مذكرة ماجستير في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد، عمان، 2010، ص: 86.

[10] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سبق ذكره، ص: 152.

[11] التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي، 2009، ص: 61.